المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/02/2014

اليزمي: المدرسة المغربية هي الأداة الرئيسية لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان

٢١٤٩/٤

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إن المدرسة المغربية، التي تضم ملايين التلاميذ والطلبة، تعد الأداة الرئيسية لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقال اليزمي في حديث نشرته اليوم الاثنين جريدة (لوماتان الصحراء والمغرب العربي) «نشتغل مع وزارة التربية الوطنية في إطار أرضية المواطنة من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان»، مضيفا أن دور المدرسة لا يقتصر على نقل المعرفة، بل يشمل أيضا تكوين مواطن الغد.

من جانب آخر، اعتبر اليزمي أن اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مدعوة للاضطلاع بدور متزايد في أماكن الاعتقال والسجون ومستشفيات الأمراض النفسية ومراكز حماية الأطفال.

وأكد أن التقارير التي أنجزتها هذه اللجان في هذا الإطار تتسم بالدقة العالية، غير أنه يتعين تعميق هذا العمل، مضيفا أن هذه اللجان تسهر بعد نشر التقارير على متابعة شبه يومية لوضعية حقوق الإنسان في هذه الأماكن.

وذكر اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بلجانه الجهوية يضم حوالي 500 مناضل منخرطين في الشبكات الاجتماعية ، مسجلا أنه وبفضل هذه اللجان، فإن المجلس قام بعمل حقيقي للقرب لفائدة مواطنين يواجهون صعوبات ويعتبرون أنه يجب احترام حقوقهم.

وبعد الإشارة إلى أن النضال من أجل حقوق الإنسان عمل مستمر ولا ينتهي أبدا ، شدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أهمية التفاعل بين المجلس وباقي المؤسسات، خاصة السلطة التنفيذية والمؤسسة البرلمانية، والذي(التفاعل) يتعين أن يكون وثيقا بشكل أكبر.

الرباط

E989/7

قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة عبد القادر أزريع، السبت بالرباط، إن اللجنة راكمت تجربة مهمة تتيح لها إبداع سبل مبتكرة للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان بالجهة.وأوضح عبد القادر أزريع على هامش انعقاد الدورة العادية الثامنة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة، والتي تصادف مرور سنتين على تاريخ تنصيبها، أن الفترة الماضية شكلت، في ظل ندرة التجارب الدولية في مجال اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، "محطة تجريبية" استطاعت من خلالها اللجنة تشكيل أنوية محلية في مختلف مدن الجهتين الإداريتين الرباط سلا زمور زعير والغرب اشراردة بني احسن الشاسعتين.وأكد أنه بالإضافة إلى اضطلاعها بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة، فإن اللجنة مدعوة ، بالخصوص، إلى تقوية الوساطات في المجتمع، ومواكبة أوراش هامة أبرزها تفعيل السياسة الجديدة للهجرة التي انخرطت فيها المملكة.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

طانطان

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد دورتها العادية الخامسة

302414

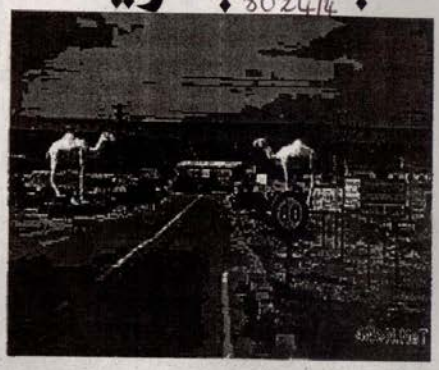

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان - كلميم مؤخرا بمدينة كلميم دورتها العادية الخامسة والتي خصصت للمصادقة على التقرير السنوي للسنة الماضية ومناقشة خطة عملها للسنة الجارية. وأبرز رئيس اللجنة توفيق البرديجي في كلمة بالمناسبة أن هذه الدورة تنعقد بعد سنتين من عمل اللجنة، وهي فترة راكم الأعضاء خلالها تجربة وعلاقات مع فاعلين متعددين في المجال الحقوقي في مختلف تجلياته مشيرا الى التحسن المضطرد لأداء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان سواء على مستوى تطبيق مخططات عملها أو برامج شراكاتها أو في اطار التفاعل مع محيطها.

وأضاف أن هذه الدورة تاتي لمواكبة التطور الذي يشهده العمل الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الانسان والذي يسعى الى تبوء مكانة جوهرية في مسلسل الاصلاح العام الذي تشهده المملكة وذلك تماشيا مع الاختصاصات التي منحه اياها الظهير المؤسس و مقتضيات الدستور الجديد.

وأكد البرديجي أن اللجنة الجهوية تسعى خلال السنة الثالثة من عملها الى تطوير ادائها بشكل افضل وابرام شراكات جديدة مع فاعلين اخرين والانفتاح بشكل اكبر على المؤسسات المحورية في مجال النهوض بثقافة حقوق الانسان كالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين والمركز الجامعي للدراسات الاقتصادية بكلميم والعمل من داخل الثانويات التاهيلية لترسيخ ثقافة الحوار والحد من ظاهرة العنف مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة العمل بشكل مشترك من أجل تعبئة الموارد البشرية والمادية وابرام الشراكات من أجل أجرأة ما سيتم الاتفاق عليه في اطار برنامج العمل لسنة 2014 . وأشار في هذا السياق الى المرتكزات التي يتعين العمل على أساسها خلال هذه السنة والمتمثلة على الخصوص في تثمين المكتسبات التي تمت مراكمتها خلال السنتين الماضيتين والعمل بمعدل جل الفاعلين حسب الامكانيات حول الاهداف المركزية المرتبطة بحقوق الانسان وتعزيز الجهود لمراكمة نتائج واضحة المعالم بدل اصدار التوصيات .

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم ،التي تم تنصيبها في21 دجنبر من سنة 2011 بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.

كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الانسان و النهوض بها بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

4/8698

اختتام أشغال المؤتمر الدولي حول السياسات الجنائية الحديثة في العالم العربي

الدعوة بمراكش إلى تقوية الوضع القانوني لحقوق الضحايا في التشريعات الجنائية

عبد الكريم ياسين

■ دعا المشاركون، في المؤتمر الدولي حول السياسات الجنائية الحديثة آثارها وانعكاساته على النظم الإصلاحية في العالم العربي، الذي اختتمت أشغاله، مساء الأربعاء المنصرم، بمراكش، إلى تقوية الوضع القانوني لحقوق الضحايا في التشريعات الجنائية، والانكباب على مرافقتهم النفسية والصحية، وتكثيف اللقاءات وتشجيع البحث والدراسات، وتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية، من أجل تطوير العمل والاستفادة من التجارب الناجحة.

وأكد المشاركون، في هذا المؤتمر، الذي نظم على مدى يومين من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على ضرورة انتهاج خطط عمل ملائمة للتشريعات الجنائية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لإعمال الملاحظات والتوصيات الصادرة عن المنتظم الدولي، بما في ذلك توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتقوية إطار حماية الفئات الهشة في المنظومة الجنائية بما يلبي حاجاتهم الخاصة، في إطار المقرر والمتعارف عليها دوليا. وأوصى المشاركون، بمراجعة التشريعات الجنائية بما يتماشى والتوجهات السياسية الجنائية والعقابية الحديثة ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، والحرص على تامين ضمانات المحاكمة العادلة، من خلال إدراج كل مبادئها في المنظومات التشريعية، ومن خلال التطبيقات والممارسات اليومية.

وشدد المشاركون على أن الخيارات الحالية لمفهومي التجريم والعقاب أصبحت متجاوزة، وقاصرة وغير قادرة على رفع التحديات المذكورة، مؤكدين أن الحرمان من الحرية يجب أن يكون في إطار وظيفته الإصلاحية وفي سياقه الاستثنائي، دون أن يمس أو ينتقص، بأي حال من الأحوال، ما يجب أن يحظى به النزيل من صون ومراعاة لكرامته، ولا أن يبرر ما يمكن أن يستهدفه من إيذاء أو تعذيب أو معاملة قاسية وحاطة من الكرامة.

كما أوصى المشاركون، في ما يتعلق بالرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج، بإصلاح التشريعات الجنائية الوطنية وتعديلها لتشمل النص على الحق في إعادة الإدماج والرعاية اللاحقة، التي تعد من واجب الدولة ومسؤوليتها، مع وضع برامج متخصصة للرعاية اللاحقة تهدف إلى إعادة الإدماج، بدءا من داخل المؤسسات العقابية، تؤمن للنزلاء تكوينا ورصيدا معرفيا يجعلهم في مستوى التنافسية، ويمكن من مصاحبتهم بعد الإفراج ومساعدتهم على الاندماج في وسطهم الاجتماعي، وتقوية وتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية الإدماج والرعاية اللاحقة. ودعا المشاركون إلى تعديل التشريعات الجنائية لتشمل النص على العقوبات البديلة، بما في ذلك العمل للمنفعة العامة، وإعمالها بشكل فعال، وخلق الآليات الكفيلة بتفعيل النصوص التشريعية التي تنص على العقوبات البديلة، خصوصا في القضايا التي تتضمن الفئات الهشة، وتطوير برامج التوعية المجتمعية للترويج للعقوبات البديلة وتقبلها، والتعريف بجدواها وانعكاساتها الإيجابية على المجتمع، والعمل بشكل تشاركي مع كل الفاعلين في مجال العدالة، من قضاة وأعضاء النيابة العامة والدفاع من أجل إشاعة العمل بالعقوبات البديلة، وتعزيز دور قاضي تنفيذ العقوبة ليساهم في المسار الإصلاحي للمؤسسة السجنية، بما يقتضيه دوره في مقترحات تؤدي إلى مراجعة التدابير والعقوبات المتخذة.

وتميز المؤتمر، الذي يأتي بعد مرور سنة من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقرير «أزمة السجون: مسؤولية مشتركة»، بمشاركة حوالي 20 خبيرا يمثلون المغرب وتونس والجزائر والأردن وبلجيكا والولايات المتحدة، تدارسوا مجموعة من المواضيع المتعلقة أساسا بتطور النهج العقابي والإصلاحي والإطار القانوني الدولي، وبدائل العقوبات السالبة للحرية كأحد المرتكزات الإصلاحية الحديثة: ممارسات عملية لتطبيق العقوبات البديلة، والرعاية اللاحقة في العالم العربي.

وشكل المؤتمر فرصة لتسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى تطوير النظم الجنائية بالبلدان العربية، من خلال تغيير بعض المقتضيات الجنائية، التي لا تتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان، ومع شروط وقواعد المحاكمة العادلة، ووضع سياسة جنائية شمولية ومندمجة، تكون قادرة على الوقاية من الجريمة، والحد من نسبة حالات العود، وتسهل إعادة الإدماج، وإقرار العقوبات البديلة في كل القوانين ذات الطابع الجنائي. وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس المغربي لحقوق الإنسان، إن هذا المؤتمر الذي أطره عدد من الخبراء على المستوى الدولي والعربي، شكل محطة أساسية من أجل تطوير النظم الجنائية بالمنطقة. وأضاف اليزمي، في تصريح لـ«المغربية»، أن كل الشهادات، التي جرى الحصول عليها من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجان البرلمانية أو هيئات المجتمع المدني، تؤكد على استمرار المعاناة نفسها التي يتعرض لها السجناء في أغلب السجون، إن لم تكن في كلها، مشيرا إلى أن كل الدراسات أكدت على عدم جدوى وقلة فعالية كل السياسات الجنائية المتعلقة بالردع والتجريم، عندما تكتفي بوضع المخالفين بالسجون وحرمانهم من الحرية. وأكد اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يسعى مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء، إلى وضع سياسة جنائية شمولية ومندمجة، تكون قادرة على الوقاية من الجريمة، والحد من نسبة حالات العود، وتسهل إعادة الإدماج ●

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان - كلميم تعقد دورتها العادية الخامسة

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان - كلميم أول أمس الاحد بمدينة كلميم دورتها العادية الخامسة والتي خصصت للمصادقة على التقرير السنوي للسنة الماضية ومناقشة خطة عملها للسنة الجارية.

وأبرز رئيس اللجنة السيد توفيق البرديجي في كلمة بالمناسبة أن هذه الدورة تنعقد بعد سنتين من عمل اللجنة ، وهي فترة راكم الأعضاء خلالها تجربة وعلاقات مع فاعلين متعددين في المجال الحقوقي في مختلف تجلياته مشيرا الى التحسن المضطرد لأداء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان سواء على مستوى تطبيق مخططات عملها أو برامج شراكاتها أو في اطار التفاعل مع محيطها.وأضاف أن هذه الدورة تأتي لمواكبة التطور الذي يشهده العمل الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الانسان والذي يسعى الى تبوء مكانة جوهرية في مسلسل الاصلاح العام الذي تشهده المملكة وذلك تماشيا مع الاختصاصات التي منحه اياها الظهير المؤسس و مقتضيات الدستور الجديد.

وأكد السيد البرديجي أن اللجنة الجهوية تسعى خلال السنة الثالثة من عملها الى تطوير ادائها بشكل افضل وابرام شراكات جديدة مع فاعلين اخرين والانفتاح بشكل اكبر على المؤسسات المحورية في مجال النهوض بثقافة حقوق الانسان كالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين والمركز الجامعي للدراسات الاقتصادية بكلميم والعمل من داخل الثانويات التأهيلية لترسيخ ثقافة الحوار والحد من ظاهرة العنف مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة العمل بشكل مشترك من أجل تعبئة الموارد البشرية والمادية وابرام الشراكات من أجل أجرأة ما سيتم الاتفاق عليه في اطار برنامج العمل لسنة 2014 . وأشار في هذا السياق الى المرتكزات التي يتعين العمل على أساسها خلال هذه السنة والمتمثلة على الخصوص في تثمين المكتسبات التي تمت مراكمتها خلال السنتين الماضيتين والعمل بمعية جل الفاعلين حسب الامكانيات حول الاهداف المركزية المرتبطة بحقوق الانسان وتعزيز الجهود لمراكمة نتائج واضحة المعالم بدل اصدار التوصيات . وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم ، التي تم تنصيبها في21 دجنبر من سنة 2011 بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الانسان و النهوض بها بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

اختتام دورتين تدريبيتين حول ثقافة حقوق الإنسان بالعيون

9625/12

■ في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون -السمارة على مستوى التكوين بالجهة تم اختتام الدورتين التدريبيتين حول ثقافة حقوق الانسان ظهر يوم الاحد بمدينة العيون ، الاولى مع معهد جنيف لحقوق الانسان و الثانية مع الاكاديمية وتندرج هاتان الدورتان التكوينيتان لفائدة كل الفاعلين الحقوقيين و المكونين في مجال التربية على حقوق الانسان في الوسط المدرسي. الدورتان اختتمتا بتوزيع شهادات تقديرية على المكونين من أجل تعزيز القدرات في هذا المجال. الشيء الذي تعتبره اللجنة الجهوية لحقوق الانسان من ضمن أولوياتها واهتماماتها على المستوى المحلي. و بذلك تتعزز الدورات التكوينية في هذا المجال لتنوير الرأي العام المحلي حول المبادئ الحقيقية لحقوق الانسان

د-ل

رواق مشترك ل(لمجلس الوطني لحقوق الإنسان) و(الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة) بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء

الرباط /10 فبراير 2014/ ومع/ يشارك (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) و(الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة) في الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، التي ستعقد بالدار البيضاء ما بين 13 و23 فبراير 2014، برواق مشترك، اختارا له شعار (حقوقي، مستقبلي)، وعيا من المؤسستين بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الثقافة والكتاب في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وذكر المجلس، في بلاغ له اليوم الاثنين، أن رواق هاتين المؤسستين الدستوريتين، اللتين تشاركان معا في هذا الحدث الثقافي، سيحتفي بحقوق نساء ورجال المستقبل التي كرسها دستور فاتح يوليوز 2011 ، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تبنتها المنظومة الدولية سنة 1989 وصادق عليها المغرب.

وتشمل مشاركة المؤسستين أنشطة غنية ومتنوعة تحمل بصمة سبعين شريكا، من بينهم جميع دور النشر المغربية المتخصصة في كتب الأطفال وعشرات الجمعيات المعنية بحماية حقوق الطفل ومؤسسات وطنية (مؤسسة محمد السادس للبيئة، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، معهد الفنون الجميلة بطنجة)، وهيئات دولية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومجلس أوروبا)، بالإضافة إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأندية المواطنة بالمؤسسات التعليمية وعدد من مهنيي الفنون الحية.

وسيوفر الرواق، الذي يشكل فضاء للتسلية وحرية التعبير بالنسبة للأطفال وكذا الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بحماية حقوق هذه الفئة، لرواده مكتبة تتضمن مئات الكتب للأطفال وحول الأطفال وشاشات تفاعلية تسمح بتصفح وسائط متعددة (ملتيميديا).

وتتمحور برمجة أنشطة الرواق، التي يشكل الأطفال عمودها الفقري، حول عدة محاور رئيسية؛ من بينها موعد يومي للأطفال مع شخصيات مغربية وأجنبية لمناقشة حقوقهم في ميدان الصحة والتعليم والحماية والمشاركة والثقافة والترفيه، كما تنظم ورشات للفنون التشكيلية وحلقات للقراءة والحكي وعروض مسرحية وغيرها.

وأضاف المصدر ذاته أن من أبرز المحاور المبرمجة ضمن أنشطة المؤسستين الشريكتين اللقاءات المخصصة لتكريم رواد ساهموا، كل من موقعه، في الدفاع عن حقوق الأطفال (أمينة بلافريج، ورجاء صبيحي زغلول، والمرحوم عبد الرحيم الهاروشي، ومحمد قرطيطي، ومحمد المدكوري، وياسين شوكري، والإخوة المسناوي، وثورية بوعبيد، وعمي ادريس، وعزيز الفاضلي، ومحمد بيوض، وسناء قدميري، وفاطمة أوكادوم، وعبد الواحد جمال إدريسي، وأمينة أفروخي، وعزيزة البستاني، ونبيلة بوعبيد، ورشيد عمور).

وسيشهد الرواق مشاركة تسع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من غرب إفريقيا (الطوغو، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، السينغال، غينيا بيساو، مالي، سيراليون)؛ وهي مؤسسات دول أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تعتبر ضيف شرف الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب. وقد وجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعوة المشاركة إلى هذه المؤسسات الوطنية من أجل تقاسم الخبرات والتجارب المتعلقة بحماية حقوق الطفل بالمنطقة.

http://www.menara.ma/ar/2014/02/11/1018467-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1.html

دورة عادية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان–كلميم.

.عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان–كلميم دورتها العادية الخامسة يوم أول أمس بمقرها بمدينة كلميم
وقد ضم جدول أعمال الدورة جملة من النقط أبرزها المصادقة على التقرير السنوي لسنة 2013 ومناقشة خطة عمل اللجنة برسم 2014 والمصادقة .عليه. كما عقدت اللجنة لقاء تقييميا لعملها خلال سنة 2013 يوم السبت 08 فبراير 2014
يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان–كلميم، التي تم تنصيبها بتاريخ 21 دجنبر 2011، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بتعاون مع كافة .الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي
ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان– كلميم، التي يترأسها السيد توفيق برديجي، أقاليم سيدي إفني، كلميم، طانطان وآسا– .الزاك

http://www.saharatoday.info/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7/

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي لبلي

"هيومن رايتس ووتش" نشرت تقريراً قاتماً حول معاملة المهاجرين خاصة في شرق المغرب والخلفي يقول إنه "غير منصف"

تقرير موثق يتهم السلطات بالإساءة لمهاجرين أفارقة

الرباط: عبد الحميد جبران

اتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش" قوات الأمن المغربية بإساءة معاملة المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء، خصوصا في شمال شرق المغرب. وقالت إن المهاجرين يتعرضون للضرب واحيانا سرقتهم، مشيرة إلى استمرار هذه الانتهاكات، على الرغم من بعض التحسن في معاملة المهاجرين منذ أن أعلنت الحكومة في شتنبر من العام الماضي عن سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء، وهو ما أدى، حسب المنظمة، إلى توقف ترحيل المهاجرين بشكل جماعي نحو الحدود مع الجزائر منذ ذلك التاريخ. لكن الحكومة في معرض ردها على "هيومن رايتس ووتش" بشأن عمليات الطرد التي تم توثيقها في التقرير، أنها لم تقم بطرد الأشخاص وإنما نفذت عمليات "إرجاع إلى الحدود" بطريقة قانونية. وقالت الحكومة في ردها إن الحدود المغربية مع الجزائر مازالت مغلقة بشكل رسمي، كما كذبت الحكومة اتهامات المهاجرين الأفارقة الذين قالوا إن عناصر الشرطة اقتادوهم إلى اماكن معزولة، واستخدموا ضدهم القوة أو هددوهم بها، كما أجبروهم على السير نحو الجزائر، على حد قولهم.

واعتبر مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، التقرير بأنه "غير منصف بشكل واضح وصريح"، ويغفل بشكل كبير سياسة الهجرة الجديدة التي اعتمدها المغرب، على حد قوله. كما شدد الوزير على أن التقرير لا يتضمن أي إشادة بالسياسة التي اعتمدها المغرب، على الرغم من أنها تعد سابقة على مستوى القارة الإفريقية، "بالنظر إلى كونه البلد الوحيد الذي أعلن عن سياسة هجرة إنسانية واجتماعية يتحمل فيها المسؤولية، وتولي الاعتبار للمهاجرين، رغم أن الهجرة هي قضية الجميع وليست قضية المغرب بمفرده". واضاف الخلفي، أنه في حالة وقوع اي حالة عنف، تقدم شكايات إلى السلطات القضائية ويفتح فيها القضاء تحقيقات، بما فيها حالات الوفيات التي تقع في إطار عملية التسلل إلى مدينة مليلية المحتلة.

وخلصت المنظمة، من خلال تقرير اصدرته أمس (الاثنين)، تحت عنوان "انتهاك الحقوق والطرد: معاملة الشرطة السيئة للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في المغرب" إلى أن هذه الانتهاكات تقع عندما تقوم قوات الأمن باحتجاز المهاجرين الذين فشلوا في الوصول إلى مليلية، او عند إلقاء القبض عليهم، قبل شتنبر من العام الماضي، دون احترام سلامة الإجراءات وطردهم إلى الجزائر، على حد تعبيرها.

وقال "بيل فريليك"، مدير برنامج اللاجئين في "هيومن رايتس ووتش" إنه "يتعين على المغرب أن يُرسّخ لدى قواته ضرورة احترام حقوق المهاجرين، ويتعين عليه وضع حد لضربهم وغير ذلك من الانتهاكات".

من جهة أخرى، خلصت المنظمة إلى أن قوات الأمن الإسبانية تستخدم ايضا القوة المفرطة عند طرد المهاجرين بشكل جماعي من مليلية، مشيرة إلى أنه يتعين على إسبانيا الكف عن إعادة المهاجرين بشكل جماعي إلى المغرب بطريقة قسرية، حتى تتأكد من أن المهاجرين لن يواجهوا خطر التعرض لانتهاكات عند إعادتهم، وأن تحترم حقوقهم، وفق ما جاء في التقرير.

واعتمدت "هيومن رايتس ووتش"، في تقريرها هذا، على مقابلات أجريت مع 67 مهاجرا من إفريقيا جنوب الصحراء داخل وقرب مدينتي وجدة والناظور في نونبر ودجنبر من العام الماضي، ثم مقابلات أخرى مع 14 مهاجرًا آخرين في الناظور ووجدة والرباط، خلال شهري يناير وفبراير من العام الحالي. كما أوضحت المنظمة أنها أجرت مقابلات مع مسؤولين، ومؤسسات دولية، ومنظمات غير حكومية، بالإضافة إلى ردود الحكومة على أسئلتها الكتابية.

وأوضحت المنظمة الحقوقية أن المهاجرين الأفارقة يغادرون دولهم بسبب الفقر والمشاكل العائلية والاجتماعية، والاضطرابات السياسية، والصراعات المدنية، وأحيانا بسبب الخوف من الاضطهاد، مضيفة أن العديد منهم يفضلون الاستقرار في شمال شرق المغرب في انتظار العبور إلى أوربا. وأضافت أنهم يعيشون في ملاجئ مؤقتة خارج المدن الكبرى، على غرار وجدة والناظور، على موارد شحيحة، وهم في خوف دائم من مداهمات الشرطة، تقول المنظمة.

من جانب اخر، افادت المنظمة أن السلطات المغربية كثفت منذ دجنبر من عام 2011 مداهمة مخيمات المهاجرين غير الرسمية في الغابات القريبة من وجدة والناظور، وذلك استنادًا إلى تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية على حد قولها. وفي هذا الصدد، نقلت تصريحات عن مهاجرين أفارقة قالوا إن قوات الحرس والقوات المساعدة قامت بهدم ملاجئ لهم واحيانا سرقة بعض أغراضهم أثناء المداهمات. كما قامت قوات الأمن باعتقال المهاجرين الذكور، ونقلهم إلى الحدود الجزائرية، وامرتهم بمواصلة السير، وهو ما تعتبره المنظمة "تجاوزاً لمقتضيات الإجراءات الإدارية والقضائية الخاصة بالترحيل، كما ينص عليها القانون الدولي والوطني".

جدير بالذكر، أن المغرب تبنى سياسة جديدة للهجرة واللجوء استناداً على توصيات صادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي أقرها جلالة الملك. وتشمل الإصلاحات منح الإقامة القانونية للمهاجرين الذين صنفتهم المفوضية السامية للاجئين كلاجئين. وبعد أن تتم معالجة وضعياتهم لدى مكتب اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، الذي تمت إعادة تشغيله حديثا، يحصل اللاجئون على بطاقات لجوء تمنحهم حق العمل والتمتع ببعض الخدمات الاجتماعية.

محمدية بريس تحاورمن العيون رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان حول حقوق الانسان بالاقاليم الصحراوية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون–السمارة بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان للمرة السادسة على التوالي،الدورة التكوينية لفائدة أعضاء اللجنة ومنظمات غير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان وعاملة في الأقاليم الجنوبية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 9 فبرايرالجاري 2014 بفندق المسيرة بمدينة العيون، من أجل التمكين في المفاهيم الحقيقية لحقوق الإنسان وللنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة.
هذا وقد جرى في الورشة التأكيد على أهمية الفهم الذاتي لقيم ومبادئ حقوق الإنسان، ومعرفة وفهم المعايير الدولية لحقوق الإنسان وآليات الحماية الوطنية والدولية والإقليمية، عن طريق تقاسم المعارف والمهارات وتشكيل السلوك. وقد سعت الورشة إلى تمكين المتكونين من تقنيات الرصد والتتبع وتقنيات إنجاز التقارير، حيث تم استحضار آخر التقنيات والأساليب العلمية والعملية المتبعة على المستوى الدولي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان.
وقدكان حضور الوالي يحضيه بوشعاب لافتتاح الدورة دليل على توجهه ودعمه للمجال الحقوقي للجهة حيث لا يمكن بناء حقوق الإنسان بدون إنسان حقوقي له القدرة على ضبط آليات حقوق الإنسان.

وحول هذا الموضوع حاورت كازا نيوز من مدينة العيون السيد محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لجهة العيون – سمارة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان :

http://www.mohammediapresse.com/news10468.html

20ème SIEL: "Mes droits, mon avenir", un stand du CNDH et l'ICPC dédié à la défense et la promotion des droits des enfants

Rabat, 10 févr. 2014 (MAP) **- Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC) organisent un stand commun sous le thème "Mes droits, mon avenir", consacré à la défense et à la promotion des droits des enfants, dans le cadre de la 20ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL), prévu du 13 au 23 courant à Casablanca.

Conscients du rôle central de la culture dans la défense et la promotion des droits de l'Homme, les deux institutions constitutionnelles, qui participent au SIEL pour la troisième année consécutive, ont décidé de placer les droits des enfants au centre de leur participation à cette 20ème édition, dans le sillage de leur consécration par la Constitution de juillet 2011 et la Convention des droits de l'enfant (CDE), adoptée par la communauté internationale il y a 25 ans et ratifiée par le Maroc en 1993, indique lundi un communiqué du CNDH.

Ce stand commun, qui prévoit une programmation riche et diversifiée, a été conçu avec le concours de plus de 70 partenaires, dont toutes les maisons d'édition marocaines spécialisées, des dizaines d'associations de défense des droits des enfants, des organismes nationaux, notamment la Fondation Mohammed VI pour l'environnement, l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM) et Institut des beaux-arts de Tétouan et des instances internationales (Unicef, Conseil de l'Europe,), ainsi que les Académies régionales de l'éducation et de la formation, les clubs de la citoyenneté, les troupes artistiques et plusieurs professionnels des arts vivants, se félécite-t-on de même source.

Le stand, conçu suite à un concours ouvert aux jeunes architectes, se veut un espace ludique et de libre expression pour les enfants et les acteurs sociaux opérant dans le domaine de défense des droits de l'enfant, souligne le communiqué, ajoutant qu'une librairie présentant des centaines d'ouvrages traitant d'aspects relatifs à l'enfant, ainsi que des bornes interactives permettant l'accès à de nombreux supports multimédia sont également prévues.

Cette programmation, dont les enfants sont les principaux acteurs, s'articule autour de plusieurs "fils rouges".

En effet, chaque jour, les enfants auront rendez-vous avec une personnalité marocaine ou étrangère pour débattre de leurs différents droits, en l'occurrence Bassima Hakkaoui, El Hossein El Ouardi, Ahmed Boukouss, André Azoulay, Abdeslam Aboudrar, Anis Birou et Mohamed Cheikh Biadillah, poursuit le texte.

Des ateliers d'arts plastiques et vivants, des séances de lecture de contes et de nouvelles, et des représentations théâtrales figurent également au programme de cette édition du SIEL.

Des moments forts marqueront la participation des institutions partenaires, en particulier les hommages qui seront rendus aux pionniers ayant œuvré, chacun dans sa discipline, en faveur des droits des enfants : Amina Balafrej, Rajae Sbihi Zaghloul, Feu Abderrahim Harouchi, Mohamed Kartiti, Mhamed El Medkouri, Yacine Chokri, les frères El Messnaoui, Touria Bouabid, Ammi Driss, Aziz Fadili, Mohamed Beyoud, Sanaa Kadmiri, Fatima Ougadoum, Abdelouahed Jamali Idrissi, Amina Afroukhi, Aziza Elboustani, Nabila Bouabid et Rachid Amor, assure-t-on de même source.

http://www.menara.ma/fr/2014/02/10/1018404-20%C3%A8me-siel-mes-droits-mon-avenir-un-stand-du-cndh-et-l%E2%80%99icpc-d%C3%A9di%C3%A9-%C3%A0-la-d%C3%A9fense-et-la-promotion-des-droits-des-enfants.html

Neuf institutions nationales des droits de l'Homme de l'Afrique de l'ouest (Togo, Burkina Faso, Cap-Vert, Côte d'Ivoire, Cap-Vert, Sénégal, Guinée Bissau, Mali, Sierra Leone) membres de la CEDEAO, invités d'honneur de cette 20ème édition, ont été conviées par le CNDH à débattre et partager les expériences en matière de protection des droits de l'enfant dans cette région, indique le communiqué.
Le programme de ces activités se prolongera en dehors de l'enceinte du Salon, avec une grande Kermesse des droits proposée par l'association At-toufoula Chaabia, la parade du Théâtre Nomade et des visites aux orphelinats et aux hôpitaux des enfants, organisées par des Commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH), dont une visite à l'hôpital des enfants Abderrahim Harrouchi au CHU Ibn Rochd à Casablanca.
(MAP) TA---COM.

School, main instrument for dissemination of values of democracy, human rights: Moroccan official

Rabat – **The Moroccan school is the main instrument for the dissemination of the values of democracy and human rights, said president of the National Council for Human Rights (CNDH), Driss El Yazami.**

"We are working with the Ministry of Education as part of the civic platform to promote the culture of human rights," said El Yazami in an interview published Monday by french-speaking daily "Le Matin du Sahara and the Maghreb," adding that schools must not only impart knowledge, but also form the citizen of tomorrow. On the other hand, the Moroccan official said the regional commissions of CNDH should play a greater role in prisons, psychiatric facilities, and rescue centers for children.

He also noted that the struggle for human rights is an ongoing one, stressing the importance of coordination between the Council and other institutions, including the government and the parliament.

http://www.moroccoworldnews.com/2014/02/122228/school-main-instrument-for-dissemination-of-values-of-democracy-human-rights-moroccan-official/

http://www.lemag.ma/english/Moroccan-school-main-instrument-for-dissemination-of-values-of-democracy-human-rights-El-Yazami_a6520.html

PERSONNES ÂGÉES: LE CNDH PRÉPARE UN RAPPORT EXPLOSIF

Le **Conseil national des droits de l'homme** s'apprête à sortir, dans quelques jours, un rapport accablant sur la situation des personnes âgées au Maroc.
Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) s'apprête à sortir dans quelques jours un rapport explosif sur la situation des personnes âgées au Maroc. Intitulé "La promotion et la protection des droits de l'homme des personnes âgées au Maroc", ce rapport est le fruit d'une large consultation auprès de différents départements, ONG et organismes spécialisés, a appris Le360 de source informée. "Promouvoir le respect de la dignité et des droits des personnes âgées fait partie intégrante des missions du CNDH".

En 2010, selon le CNDH qui s'appuie sur des statistiques du HCP, le nombre de personnes âgées est estimé à 8,39 millions. En 2020, cette frange de population pourrait atteindre quelque 11,84 millions de personnes, avec un rythme moyen annuel d'évolution de 3,5% contre 0,9% pour l'ensemble de la population. Une note d'information du CNDH indique qu'avec "un système de protection couvrant une faible proportion de la population, un système de retraite concernant moins de 20% des retraités, les personnes âgées au Maroc et particulièrement les femmes âgées représentent une population très vulnérable". D'après ce texte, les personnes âgées sont dans "la majorité des cas dépourvues d'une pension de retraite, de couverture de santé et souffrent de maladies chroniques. En l'absence d'une couverture sociale adéquate et de ressources financières suffisantes, les personnes âgées doivent ainsi faire face aux risques de pauvreté, de maladie et de handicap".

http://le360.ma/fr/societe/personnes-agees-le-cndh-prepare-un-rapport-explosif-9727